صالح بن عبدالرحمن الحصين

الحرية الدينية في السعودية

مركز الفكر العالمي عن السعودية
Center for Global Thought on Saudi Arabia

ⓒ دار غيناء للنشر، ١٤٣٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الحصين، صالح بن عبدالرحمن
الحرية الدينية في السعودية./ صالح بن عبدالرحمن
الحصين - الرياض، ١٤٣٠هـ
٨٤ ص، ٨٥, ١٤ × ٢١سم
ردمك: ١-١ -٩٠٠٩٥ -٦٠٣-٩٧٨
١- الحرية في الإسلام ٢- حرية العقيدة أ. العنوان
ديوي: ٢١٤, ٣٢٣٤ ١٤٣٠/٥٤٨٨
رقم الإيداع: ١٤٣٠/٥٤٨٨
ردمك: ١-١ -٩٠٠٩٥ -٦٠٣-٩٧٨

الرياض هاتف: ٢٢٩٥١١٩ فاكس: ٢٢٩٥٠١٩

مركز الفكر العالمي عن السعودية
الرياض ت: ٢٢٩٥١١٩ ف: ٢٢٩٥٠١٩
cgtsa@hotmail.com
www.cgtsa.net
الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

فكر
مركز الفكر العالمي عن السعودية

فكر

المحتويات

المقدمة ٦

(١)

الرد على شبهات التقرير ١٥

شعب السعودية كله مسلم ٢٠

إيمان المسلم بالرُّسل قبل محمد ﷺ ٢١

السعودية مركز الإسلام ٢٢

الاختلاف في مفهوم حرية التدين والحريات الشخصية بوجه عام ٢٩

في الإسلام لا إكراه في الدين ٣٨

عدم السماح بإقامة معابد في المملكة العربية السعودية للديانات الأخرى وعدم السماح للإرساليات الأجنبية بالدعوة لدين مناقض للإسلام ٤٢

المملكة والمذهب الديني الخاص ٤٧

منع غير المسلمين من ممارسة شعائرهم الدينية ٥٣

التمييز ضد الطائفة الشيعية ٥٦

(٢)

افتقار التقرير للدقة والموضوعية ٦٣

الخاتمة ٧٧

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يضلل الله فلا هادي له، ومن يهد فلا مضل له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، أما بعد:

فقد جاء في وصف الدجال الذي سيجيء فتنة للناس آخر الزمان، أنه يمتلك قوة عسكرية مذهلة، وقوة اقتصادية يشتري بها أَتباعه، ويعاقب بها من يرفضون اتِّباعه، وسلطة على الاتصالات والمواصلات، ولكن أكثر قواه أثراً في فتنته الناس: القوة الإعلامية، فهو يأتي بنهر ماء ويقول إنه نهر نار، ويأتي بنهر نار ويقول إنه نهر ماء، ويصدقه الناس ولا يقرؤون علامات الواقع التي تكذبه.

لم تمض ثلاثون ساعة على وقوع الحادث الإجرامي

المرعب في ١١سبتمبر ٢٠٠١م حتى كانت شاشات التلفزيون في الولايات المتحدة وفي العالم تمتلئ بالصور الكاملة للطيارَيْن السعوديَّيْن الأخوين أمير بخاري وعدنان بخاري، وظل عرض هذه الصور يتكرر، وعرف العالم كله أن الإدارة الأمريكية تعرفت على هوية اثنين من الطيارين الذين هاجموا بُرجيْ التجارة في نيويورك ومبنى البنتاجون في واشنطن وهما السعوديان الأخوان بخاري. ولما ظهر بعد ذلك أن عدنان بخاري لا يزال حياً يرزق، وأن أخاه أمير بخاري توفي قبل أكثر من سنة في الولايات المتحدة الأمريكية، لم يعرف ذلك أحد إلا النادر، والأقل من هذا النادر من عرف أن عدنان بخاري عندما بدأت صورته تظهر على شاشات التلفزيون كان في قبضة المباحث الأمريكية، وغُيب عن الأنظار، ولم يمكَّن أحد من الاتصال به إلا بعدما مَرَّ وقتٌ كافٍ؛ لكي تؤتي الكذبة الإعلامية ثمارها.

وبعد مدة قصيرة عرف العالم كله أن الإدارة الأمريكية

تعرفت على هوية الخاطفين، وأنهم تسعة عشر مسلماً، بينهم أحد عشر سعودياً، ونشرت هوياتهم الكاملة، بما فيها صور وجوههم في وسائل الإعـلام، وعلى مباني المرافق العامة، وعلى جدران المطارات العالمية... ولكن ظل هؤلاء المعروضون يتتابعون بالظهور في الصحف، معلنين أنهم أحياء ينعمون بدفء الحياة، ولم تمض عشرة أيام حتى أظهر الواقع أن ثمانية على الأقل من المُدَّعى موتهم لا زالوا أحياء!!

أما المجرم التاسع، الذي قدمت الإدارة الأمريكية جواز سفره شاهداً على أن مواطناً سعودياً كان ضمن الخاطفين، فعندما لم يصدق أحد أنَّ إرهابياً شريراً يمكن أن يصنع المعجزة فينجو جواز سفره من بين كل حطام الطائرة المحترقة! وماتت الرواية الرسمية، ولكن ظلت كيفية وصول جواز مسلم سعودي مفقود للإدارة الأمريكية لغزاً غير قابل للحل.

وبالرغم من ذلك استمرت - مدة طويلة - جدران

المطارات العالمية تتزين بصور الموتى الأحياء، وكانت قوة الإعلام في صمته كما في نطقه كفيلة بتوفير الاطمئنان إلى عدم انكشاف ثمان كذبات على الأقل، بصورة تؤثر سلباً على مصداقية الإدارة الأمريكية، وروايتها الرسمية للحادث.

وبعد أقل من شهر على الحادث كانت رسائل يحملها البريد موجهة إلى رجال الكونجرس والصحفيين الكبار في أمريكا وتحمل هذه العبارة (الموت لإسرائيل، الموت لأمريكا، اللّه أكبر) وفي داخل الظروف مسحوق جراثيم الجمرة الخبيثة المُصَنَّعة.

وظل السياسيون والإعلاميون والكتاب يُرَسِّخون في أذهان الشعب الأمريكي وشعوب العالم أن الإرهابيين المسلمين وصلوا إلى اختراع السلاح البيولوجي، وشرعوا في استعماله، ودخل الرعب كل بيت في أمريكا الشمالية، وشَحَّت مواد التطعيم، وغُيرت أنظمة البريد، وأبرمت الحكومة الكندية عقداً بمبلغ مليون دولار لإنتاج الطعوم

ضد الجمرة الخبيثة.

ولم تكن خبيرة السلاح البيولوجي باربرا روزمبرج هي أول من كشف أن المسحوق الذي تضمنته ظروف الرسائل هو من إنتاج معامل الجيش الأمريكي، وكانت الإدارة الأمريكية - حسبما تقتضي طبيعة الأمور - تعرف هذه الحقيقة من اليوم الأول على الأقل لظهور تلك الرسائل.

ما الدافع للإدارة الأمريكية أن توهم العالم أن طيارَيْن سعوديين كانا مسؤولين عن الجريمة، مع أنها تعرف الحقيقة؟

ما الدافع للإدارة الأمريكية لأن توهم العالم أن ثمانية سعوديين على الأقل كانوا مسؤولين عن الجريمة مع أنهم لا يزالون أحياء؟

لم تتغير رواية الإدارة الأمريكية عن الحادث منذ البداية، فإذا كانت هذه الرواية مبنية على أدلة صحيحة فلماذا احتيج إلى أدلة مزورة؟

هؤلاء الموتى الأحياء شُوهت سمعتهم عالمياً بما لم

يسبق له مثيل. ولكن وجود الدليل القاطع على قيام عناصر المسؤولية المدنية: الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما لصالحهم، وضد الإدارة الأمريكية كافٍ ليُحكم لهم بالتعويض أمام أي قضاء عادل؛ فلماذا لم يتحرك ضمير أي إنسان في الولايات المتحدة لعلاج ضرر الظلم بكلمة اعتذار على الأقل؟

هل السبب أن كرامة الفرد المسلم لا ترقى إلى مستوى كرامة الإنسان؟

أم أن الاعتذار سيجلب الانتباه إلى الحقيقة في القصة بكاملها؟

ولماذا تركت الإدارة الأمريكية الشعب الأمريكي في حالة رعب وهلع مدة أكثر من شهر، ولم تكشف له عن الحقيقة التي تعرفها من أول يوم، بل ظلت تنفخ في وهم كاذب يحمل كل مواطن أمريكي أن يتوقع في كل يوم تعرضه لخطر محدق من الخطر الإرهابي البيلوجي الإسلامي؟

في البلد الديمقراطي، أليس من العجب أن واحداً من المواطنين الثلاثمئة مليون لم يسأل حكومته عن الضرر الذي أصابه بسبب رغبتها في تزييف الحقيقة؟

ملاحظة سلوك الناس السلبي تجاه المعلومات السابقة أليست كافية لندرك كيف أن الناس في آخر الزمان سوف يؤمنون بالدجال ويصدقونه دون أن ينتفعوا بقراءة الواقع الذي يكشف الحقيقة ؟

لقد كتبتُ هذه المقالة في الأصل إثر صدور تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الحرية الدينية في العالم عام ٢٠٠٥م، وأضيفَ إليها فيما بعد بعض الإضافات، وكما سيرى القارئ فقد غابت فيها شخصية كاتبها وآراؤه الخاصة، واقتصرت على إيراد معلومات منتقاة وموثقة؛ لتكون خلفية الصورة للتقرير موضوع البحث، **ويرجى أن تكون كافية لإعانة القارئ على تقييم مصداقية تقارير وزارة الخارجية الأمريكية التي تصدرها، محاكِمةً فيها العالم في موضوع الحرية الدينية**، وربما وجد

فيها أيضا إضاءة في محاولة الإجابة عن الأسئلة التي أثيرت آنفا. والحمد لله على كل حال.

المؤلف

مكة المكرمة

١١ سبتمبر ٢٠٠٨

(١)
الرد على شبهات التقرير

لا تزال التقارير التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً تتضمن نصوصاً عن موضوع (الحرية الدينية في السعودية) ضمن حديثها عن الحريات الدينية في العالم، وتنشر وزارة الخارجية الأمريكية هذه التقارير عبر منافذها الرسمية، ومن ثم تتداولها مراكز الدراسات البحثية في الغرب ووسائل الإعلام العالمية وغيرها.

هذه التقارير، التي تطلقها وزارة الخارجية الأمريكية عن الحرية الدينية في السعودية وغيرها من دول العالم، إنما تنطلق بدوافع سياسية من رؤية ثقافية خاصة، يُراد أن تكون معاييرها هي مقياس الحكم على القيم الثقافية للآخرين في العالم كله.

والمملكة العربية السعودية تتصدر اهتمامات المعنيين بهذه التقارير، ويولونها الكثير من الاهتمام على حساب دول أخرى؛ لأهميتها الدينية والسياسية والاقتصادية، ليس في

منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل على المستوى الدولي.

ومن هذا المنطلق أيضاً وجب علينا - نحن السعوديين - أن ننطلق مُراعين هذه الأهمية، وأن نناقش هذه التقارير التي تتحدث عن الحرية الدينية في بلادنا، ونبين للعالم وجهة نظرنا نحوها، ونقدم لهم المعلومات التي لا تذكرها هذه التقارير، ونتيح للقارئ أن يكتشف الحقيقة من بين ما ورد فيها، وذلك وفق معايير يتفق معنا عليها الكثير من العقلاء المنصفين.

وينبغي التأكيد في البدء أن اختيار تقرير الخارجية الأمريكية الصادر عام ٢٠٠٥م عن الحرية الدينية في السعودية للمناقشة ليس مقصوداً لذاته، وإنما لأن أصل هذا المقال كتب إثر صدور التقرير المذكور، وهو بعد ذلك يعتبر نموذجاً لما صدر قبله وبعده من تقارير تتضمن الاتهامات نفسها التي تتكرر سنوياً مع صدور كل تقرير، وما تضمنته هذه التقارير تابعَتْها فيه تقارير بعض المنظمات الدولية المعنيّة بحقوق الإنسان في الشكل والمضمون، ومن ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - تقرير منظمة حقوق الإنسان Human Rights Watch الذي صدر في يناير

٢٠٠٩م والذي أشار إلى أن المملكة العربية السعودية (**تميّز بشكل منهجي ضد الأقليات الدينية فيها، وهو تمييز رسمي ضد الشيعة خصوصاً، يشمل: التوظيف الحكومي، وممارسة الشعائر الدينية، والتعليم، ونظام العدالة**).

آمل أن يجد القارئ المنصف في هذه المناقشة إجابات عن موقفنا - نحن السعوديين - مما ذُكر في هذه التقارير، وهي مناقشة تحرّينا فيها الحقيقة لمن هو صادق في البحث عنها من مصدرها.

في ٨ نوفمبر ٢٠٠٥م أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها المعنون (تقرير الحرية الدينية في العالم لعام ٢٠٠٥م) هذا التقرير صنف المملكة العربية السعودية جنباً إلى جنب مع بورما والصين باعتبارها دولاً تدعو ممارستها - فيما يتعلق بالحرية الدينية - إلى القلق بوجه خاص؛ نظراً - كما جاء في التقرير - لوجود انتهاكات حادة للحرية الدينية.

ونص التقرير على أنه - فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية خاصة - (لا وجود للحرية الدينية فيها، فالإسلام هو دين الدولة، ويتعين على جميع المواطنين أن

يكونوا مسلمين، ولا تعترف قوانين البلد بالحرية الدينية أو تحميها، ويُحرَم الجميع من الحريات الدينية الأساسية باستثناء أتباع المذهب الإسلامي السُّني الذي تجيزه الدولة، وتتلخص سياسة الحكومة الرسمية في السماح لغير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية في منازلهم بصورة غير علنية، لكن الحكومة لا تحترم دائماً في الواقع هذا الحق بالفعل، والمواطنون محرومون من حرية اختيار دينهم أو تغييره، وتخضع الأقلية الشيعية لتمييز سياسي واقتصادي مُجَاز رسمياً، بما في ذلك فُرَص التوظيف المحدودة، والتمثيل الضئيل جداً في المؤسسات الحكومية، والقيود المفروضة على ممارسة دينهم وعلى تشييد المساجد والمراكز الاجتماعية التابعة لهم، وتفرض الحكومة مذهباً سُنياً متزمتاً، وتتحيز ضد مذاهب الإسلام الأخرى، وتحظر الحكومة ممارسة الأديان الأخرى علناً، ويواجه المصلون غير المسلمين خطر الاعتقال والسجن والجلد والتعذيب إن هم مارسوا نشاطات دينية تلفت الانتباه الرسمي، ويتلقى جميع التلاميذ في المدارس الحكومية دروساً دينية إلزامية متطابقة مع التعاليم السلفية، وفي حين أنه تم إحراز تقدم

في حرية الصحافة إلا أن مناقشة القضايا الدينية علناً ظلت محدودة).

ولتقييم ما تضمنه التقرير الأمريكي عن الحرية الدينية في السعودية من أحكام تقييماً عادلاً ودقيقاً لا بد من أن تؤخذ في الاعتبار الحقائق التالية:

١- شعب السعودية كله مسلم

سكان المملكة العربية السعودية من المواطنين والمقيمين إقامة دائمة، سواء كانوا سُنَّة أم إمامية جعفرية أم إمامية إسماعيلية، كلهم دون استثناء مسلمون. كل المسلمين في المملكة يُسلّمون بالتزامهم بالإسلام عقيدة ونظاماً خلقياً، وقانوناً يحكم تصرفاتهم وأحوالهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكلهم يُسلّمون بأن المصدر الأساسي للإسلام والمرجع الأعلى لتفسيره هو نصوص القرآن ونصوص السنة الثابتة عن الرسول ﷺ.

وقد قال تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ

بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ (سورة النساء: ٦٥).

وقال: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِم ﴾ (سورة الأحزاب: ٣٦).

ولا يوجد مسلم في المملكة العربية السعودية، سواء كان سنياً أو إمامياً جعفرياً أو إمامياً إسماعيلياً، يرفض علناً أن يكون الوحي (القرآن، والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ) مرجعاً له في إسلامه.

وكما يُحدّد الإسلام القانون الذي يحكم بالتفصيل حياة المسلم، فإنه يُحدّد للمسلمين أيضاً - ما يعرف عند غيرهم - بالقيم الوطنية المشتركة، أو ما يعرف بقواعد النظام العام والآداب العامة.

٢- إيمان المسلم بالرسل قبل محمد ﷺ

قال تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ (سورة الشورى: ١٣).

وقال: ﴿قُولُواْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (سورة البقرة: ١٣٦).

وفي هذا المعنى آيات كثيرة.

وموجب هذه الآيات أن المسلم لا يكون مسلماً إلا إذا آمن بإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وموسى وعيسى وكل النبيين الذين ذكرهم القرآن، ولو شك المسلم في أن هؤلاء الأنبياء شخصيات تاريخية حقيقية، فإنه لا يبقى مسلماً، بل لو شك في نبوة أي منهم أو لم يعاملهم بالتبجيل والاحترام والتكريم وفق ما يستحقونه بصفتهم أنبياء، دون أن يفرق بينهم في ذلك، لم يكن مسلماً.

٣- السعودية مركز الإسلام

على أساس ما ورد في الفقرتين السابقتين ونتيجة منطقية له، ترسخ تصور المسلم سواءً في المجتمع السعودي أو في أي مجتمع إسلامي آخر تجاه حرية الأديان.

ولم يبق هذا تصوراً نظرياً بل ظهر دائماً في الممارسات العملية للمسلمين، في كل العصور وفي كل الأزمان، فمنذ وفاة الرسول ﷺ وحتى نهاية الخلافة العثمانية، وفي جميع أجزاء الأرض التي حكمها سلطان المسلمين عبر العصور، من حدود الصين شرقاً إلى جنوب فرنسا غرباً ومن شرق أندونيسيا إلى وسط أوروبا ... أعطى المسلمون الطوائف غير المسلمة الواقعة تحت حكمهم الحرية الكاملة في ممارسة دينهم وعبادتهم، بل أكثر من ذلك أُعطوا الحق في أن تكون لهم قوانينهم الخاصة ومحاكمهم الخاصة، واستُثنوا من تطبيق القانون الجنائي العام، بمعيار أن كل فعل لا يعتبر جريمة في دينهم ونظامهم الخلقي لا يعتبر جريمة في حقهم، وإن كان يعتبر في حق المسلم جريمة بحكم القانون الجنائي العام.

وقد استُثني من كل الأرض الواسعة التي شملها السلطان السياسي للمسلمين جزءٌ محدودٌ عُرف بمركز الإسلام، وهو الجزء من الأرض الذي حدده الفقهاء بمكة وتوابعها والمدينة وتوابعها واليمامة وتوابعها، أي كل الأرض الواقعة ضمن حدود المملكة العربية السعودية حالياً.

ففي هذا الجزء وحده حظر الإسلام الوجود الدائم

لدين مناقض له، سواء كان هذا الوجود ممثلاً في شخص أو مؤسسة أو منشأة.

وفي الحرم الشريف خصوصاً حظر الوجود حتى المؤقت لدين آخر، وورد هذا الحظر نصا صريحا في القرآن الكريم: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُواْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاء إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾ (سورة التوبة: ٢٨).

وبالإضافة إلى الحظر المشار إليه في نص القرآن وردت بالحظر الدائم المشار إليه النصوص الثابتة من أقوال الرسول ﷺ، ومن ذلك وصيته في آخر حياته وعندما كانت روحه الشريفة تفارق جسده الكريم ألاّ يجتمع دينان في جزيرة العرب.

وفسر الفقهاء جزيرة العرب بما يشمل حدود المملكة العربية السعودية حالياً كما ذكر سابقاً.

ومثلما روعي الأصل الذي عُمل به في سائر البلاد الإسلامية حسب ما أشير سابقاً، روعي أيضاً هذا الاستثناء منذ عهد الرسول ﷺ حتى عصرنا الحاضر.

لا يُسلّم بهذا الحكم المسلمون السعوديون وحدهم بل

يُسَلِّم به كل مسلم على وجه الأرض، وشاهد ذلك أنه في (**أثناء حرب الخليج في مستهل العقد الأخير من القرن المنصرم عندما عرضت إحدى الفضائيات فيلماً مزيفاً يظهر صوراً مزيفة لمجندين غير مسلمين في مكة المكرمة، قامت مظاهرات صاخبة غاضبة ضد الحكومة السعودية، لم تنته إلا بعدما عرفت الجماهير أن الفيلم مزيف**).

إن استثناء الإسلام للأرض المشمولة بحدود المملكة العربية السعودية حالياً، من الأحكام المطبقة في جميع الأرض التي سادها الحكم الإسلامي فيما يتعلق بمعاملة الأديان الأخرى، هو استثناء يقرر القاعدة ولا ينقضها.

هذا الاستثناء كافٍ بذاته، وبوصفه استثناء من قاعدة عامة، ليدل على الأساس المنطقي الذي قام عليه.

وإن هذا الأساس شيء آخر مختلف عن كل الأسس التي يبنى عليها تقييد الحريات الدينية من قبل الثقافات الأخرى، تلك الأسس في غالب الأحيان إن لم يكن كلها: التعصب والكراهية والاستعلاء أو الخوف.

ولو كان الدافع للاستثناء أمراً من هذه الأمور لما غاب

طول تاريخ الإسلام، وعلى كل أراضي العالم الإسلامي، بل ولما منح الإسلام أتباع الأديان الأخرى من الحرية والحقوق ما لم تمنحه دولة أخرى في العصر الحاضر.

(قارن بذلك الضجة الكبيرة التي ثارت والانتقادات الشديدة التي وجهت إلى كبير أساقفة كنتربري في بريطانيا، عندما تُوُهِّمَ أنه دعا إلى تطبيق بعض أحكام الشريعة الإسلامية على المسلمين في المملكة المتحدة، مع أنه لم يَدْعُ إلى ذلك).

إن تسليم الدول الحديثة بفكرة السيادة وبمبدأ وحدة القضاء لم يكن ليسمح لأكثر الدول الحديثة تسامحاً أن تعطي أقلية عرقية (إثنية) تعيش في ظلها، الحق في أن يكون لها قانونها الخاص، وقضاؤها الخاص، وأن تُستثنى من القانون الجنائي العام كما فعل الإسلام.

ولكي ندرك الدافع الحقيقي لهذا الاستثناء علينا أن نتصور الفارق الأساسي بين هذا الجزء الصغير نسبياً الذي طُبّق عليه الاستثناء، وبين الأجزاء الأخرى من الأرض التي يعيش عليها المسلمون، وأن نتذكر أن هذا الجزء المستثنى هو قبلة المسلمين ومركز توجههم، فضلاً عن كونه مبعث

الإسلام ومحل ميلاده ومأرزه الذي يُرجع إليه.

وأن الجماهير الغفيرة من المسلمين يشعرون نحو هذا المركز بقدر من المحبة والـولاء والغيرة عليه أكثر مما يشعرون به نحو أوطانهم التي يعيشون عليها.

وهذا التصور يهدي العقل السليم العادل إلى عدم ملاءمة أن يوجد على هذا المركز مُزاحم من الديانات الأخرى المناقضة للإسلام.

والمنطق السليم العادل بعد ذلك يهدي إلى أن إقامة معبد لدين من الأديان في مكان لا يوجد فيه تابع لذلك الدين من المواطنين أو المقيمين إقامة دائمة، أي في مكان لا يوجد فيه حاجة فعلية للعبادة في ذلك المعبد، لا يمكن أن يكون الدافع لإقامته غير قصد سيئ لمزاحمة الإسلام وغزوه في عقر داره، وهذا المعنى يصدق على وجود مركز للتبشير بدين آخر يناقض الإسلام.

إن استثناء مركز الإسلام من قاعدة يطبقها الإسلام أينما كانت سلطة المسلمين - وهو استثناء ضيق من قاعدة عامة تقتضي التعايش مع الثقافات الأخرى، ومنحها الحرية في الوجود والممارسة بصورة لم تبلغها درجة التسامح في

أي ثقافة أخرى - يعني بمقتضى المنطق السليم أن الدافع لهذا الاستثناء يستحيل أن يقع تحت أي مضمون لدوافع الإخلال بالحرية الدينية، الذي يُرتكب بدرجات مختلفة على سطح الكرة الأرضية وفي مختلف الأزمنة بما فيها العصر الحاضر.

وإذا أخذ ما سبق في الاعتبار، فإن الشغب الذي أثير على المملكة العربية السعودية بسبب تطبيق مبدأ إسلامي تقتضيه نصوص الدين ويعتقده كل المسلمين هو شغب لا يسنده المنطق والعدل، ولا تقبله الفطرة السوية للإنسان.

وإذا أضيف إلى هذه المعاني أن تطبيق الحكم بعدم السماح بالوجود الدائم للأشخاص والمؤسسات التي لا تعترف بالإسلام ديناً حقاً هو أمر لا يخضع للسلطة التقديرية لحكومة المملكة العربية السعودية، ولا يملك أي سلطان سياسي على أرضها تغييره، تبين أن اتهام الحكومة السعودية بانتهاكها للحرية الدينية على أساس تطبيقها لهذا الاستثناء هو اتهام ظالم لا يستند إلى الحق والعدل ومقتضى المنطق السليم.

٤-الاختلاف في مفهوم حرية التدين والحريات الشخصية بوجه عام

بما أن حرية التدين، مثل: كل الحريات، ليس لها مدلول مطلق، فإن آراء الناس قد تختلف فيما يعتبر من السلوك انتهاكاً للحرية وما لا يعتبر كذلك، ولكن على كل حال هناك قدر مشترك يتفق عليه الناس، فالسلوك الذي يقيد حرية شخص ما أو طائفة معينة، في فعل أمرٍ يوجبه دين ذلك الشخص أو تلك الطائفة؛ إذا اعتُبر انتهاكاً للحرية، فإن السلوك الذي يفرض عليهما فعل أمر يحرمه دينهما يعدّ أيضاً انتهاكاً للحرية.

والتمييز ضد طائفة بذاتها بسبب دينها بتعريضها لإجراءات مؤذية لا يتعرض لها غيرها، أو حرمانها من حقوق يتمتع بها غيرها من المواطنين هو انتهاك للحرية أيضاً.

ومن المتفق عليه أيضاً أن منع الشخص من أن يتعدى على حرية غيره لا يعتبر انتهاكاً لحريته، وإن كان الأمر يُغض الطرف عنه أحياناً حينما لا يوجد تناسب معتبر بين الحريتين، كما لا يعتبر انتهاكاً لحرية الشخص منعه

من الإخلال بالقانون أو الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة، أو الإخلال بالأمن القومي والسلام الاجتماعي.

على أن الأمر يُغَض الطَّرْف عنه أحياناً أيضاً عندما نلاحظ أن اعتبار فعلٍ ما يوافق النظام العام أو الآداب العامة أو يخالفهما هو أمر نسبي يختلف باختلاف الثقافات أو الأهواء.

ويُلاحَظ أن دعوى الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة أو الأمن القومي قد تكون دعوى يقصد منها التبرير وليس الحقيقة، وفي هذه الحالة كثيراً ما تكشف الظروف الملابسة حقيقة مثل هذه الدعوى.

ولإيضاح المعاني السابقة بأمثلة واقعية نذكر ما يأتي:

(أ) ظل الناس في أوروبا أكثر من قرنين (أي من بعد إلغاء محاكم التفتيش عام ١٨٣٥ إلى مستهل القرن الحالي) يعتبرون القانون الأسباني الذي صدر في القرن السادس عشر بمنع المرأة المسلمة من ارتداء الحجاب انتهاكاً للحرية الدينية؛ على أساس أن المرأة المسلمة تعتقد أن ارتداءها للحجاب في حضرة الرجال الأجانب عنها واجب ديني، بل إن المحاكم في فرنسا وفي الولايات الألمانية كانت

حتى مستهل القرن الحالي تحكم بحق المرأة المسلمة في ارتداء الحجاب على أساس حقها في الحرية الدينية.

(ب) في مستهل هذا القرن صدر القانون في فرنسا بتقييد حرية المرأة في ارتداء الحجاب؛ على أساس مخالفة ذلك للنظام العام (قيم العلمانية الفرنسية).

وصدرت قوانين مماثلة في ثمان ولايات من الولايات الألمانية الست عشرة؛ على أساس أن ارتداء المسلمة الحجاب يخالف القيم الأخلاقية الألمانية.

يتضح من هذين المثالين أن الظروف الملابسة تُظهر أن الدعوى بمخالفة ارتداء المسلمة الحجاب للنظام العام أو الآداب العامة هي دعوى قصد منها تبرير انتهاك الحرية الدينية للمسلمة وليست دعوى تُعبِّر عن الحقيقة؛ إذ إنه في الأزمان السابقة لصدور القوانين المشار إليها لم يكن أحد يدعي في فرنسا أو ألمانيا أن ارتداء المسلمة للحجاب يناقض النظام العام أو الآداب العامة.

وبالمثل فحين تحظر السلطة الحكومية في أي بلد من بلدان العالم الإسلامي على المواطنة المسلمة ارتداء الحجاب؛ بحجة مخالفة هذا الفعل للنظام العام أو الآداب

العامة؛ فإن هذه الحجة لا تكون مقبولة؛ بسبب أن الثقافة العامة التي تعتنقها الأغلبية من شعوب هذه البلدان لا ترى أن قيمها الثقافية تتناقض مع ارتداء المرأة الحجاب.

ولا يشترط في مدلول النظام العام أو الآداب العامة أن يتفق دائماً مع المنطق العام Common Sence؛ لأنه أمر يتصل بالثقافة السائدة Culture وليس بالضرورة أمراً يقتضيه المنطق العام؛ فمثلاً إذا كانت دولة غربية تتسامح تجاه تعدد الزوجات (في حالة زواج اللوطيين أو السحاقيات) ولا تعتبره مخالفاً للنظام العام أو الآداب العامة في تلك الدولة؛ فإنها في ظل ثقافتها نفسها لا تعتبر أن ذلك مناقض منطقياً لمنعها تعدد الزوجات في الزواج الطبيعي، وتأسيس هذا المنع على مخالفة النظام العام والآداب العامة، وإن كان المنطق العام يوجب أن يكون لتعدد الزوجات مفهوم واحد، وليس مفاهيم متعددة.

(جـ) أن أثر النظام العام والآداب العامة فيما يتعلق بتقييد الحرية قد يختلف قوةً وضعفاً بين مجال ومجال؛ فقد يكون مؤثراً بحيث يقتضي في الولايات المتحدة حرمان المواطن الأمريكي المنتسب إلى طائفة المرمون إذا مارس تعدد

الزوجات من شغل منصب القضاء، دون أن تقبل دعواه أن هذا الحرمان يقيد حريته الدينية أو يميز ضده. ولكنه لا يكون مؤثراً بحيث يقتضي حرمانه من حقوقه المدنية الأخرى.

(د) إذا أصدرت دولة ما قانوناً يقيد حق المواطن في بعض الممارسات، وكان المواطنون سواء أمام هذا القانون، فلا تقبل دعوى المواطن أو جماعة من المواطنين أن القانون يميز ضدهم لأجل دينهم، إذا لم يظهر من الظروف فعلاً أنه قصد بإصدار القانون أو بتنفيذه تقييد حرية تلك الجماعة، حتى لو ترتب على هذا القانون إصابة هذه الجماعة بأذى مادي أو نفسي، أو حرمانهم من ميزات مادية أو أدبية متاحة لغيرهم من المواطنين.

فمثلاً: إذا ادعى المسلمون الأمريكيون أن الإجراءات العدلية Secret evidevce أو Guilt by association أو قانون Pattriot ينتهكان حرياتهم بصفتهم مسلمين أو يميزان ضدهم لأجل دينهم، فلا تقبل دعواهم إذا ظهر أن الإحصاءات تثبت أن النسبة المئوية لمن طبقت هذه القوانين في حقهم من المسلمين لا تزيد بصفة شاذة عن

النسبة المئوية لغيرهم من السكان.

أما لو ثبت بالإحصاء أن كل من طبقت هذه القوانين في حقهم أو أغلبهم هم من المسلمين فإن من حقهم أن يعتبروا أن هذه القوانين تنتهك حرياتهم أو تميز بغير حق ضدهم لأجل دينهم.

والواقع أن هذا هو ما حدث، إذ إن إجراءات (الجريمة بالارتباط أو الأدلة السرية) عندما طبقت في العقد الأخير من القرن الماضي طبقت على المسلمين عدا النادر، مثل حالة كينية غير مسلمة ولكن زوجها كان مسلماً.

كتب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في كتابه (قيمنا المعرضة للخطر): (**بعد هجمات ١١ سبتمبر بالغت حكومة الولايات المتحدة برد الفعل، بقيامها باحتجاز أكثر من ١٢٠٠ شخص بريء لم يسبق لأحد منهم مطلقاً أن أدين بأي جريمة لها علاقة بالإرهاب، وأبقت هوياتهم سرية، ولم يعطوا أبداً الحق في سماع التهم الموجهة إليهم أو تلقيهم المشورة القانونية، كلهم تقريباً كانوا مسلمين، ولتقنين مثل هذه الإساءات للحرية المدنية صدر قانون الوطني**).

(هـ) في أوروبا في السنوات الماضية جرت محاسبة أئمة مسلمين على أساس أنهم انتقدوا أفعال اللوطيين والسحاقيات.

وفي العدد الصادر بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٠٩ كشفت الجارديان البريطانية أن الحكومة البريطانية تعتزم سن قوانين عديدة قد تفضي إلى وصم الآلاف من مواطنيها المسلمين بالتطرف، مما قد يؤدي إلى عزلهم عن مجتمعهم، وذكرت الصحيفة أن مسؤولين عن الأمن يعكفون حالياً على صياغة مشروع أطلق عليه اسم (التحدي ٢) يعمل على تصنيف المسلمين إرهابيين إن هم عارضوا أي رؤية تعدها الحكومة قيماً بريطانية مشتركة، ومن المواد التي نشرتها الصحيفة من مسودة القانون الجديد ما تضمن أن الشخص يعد متطرفاً إذا كان يقرر أن الإسلام يحرم الشذوذ الجنسي.

ولعل من الطريف أن يستعيد الذهن أنه في عام ١٩٦٥ وعندما كان مجلس اللوردات يناقش اقتراح إلغاء القانون البريطاني الذي يحرم الشذوذ الجنسي، كان اللورد

مونتجمري من المعارضين لإلغاء القانون، وقال كلمته المشهورة: (مؤيدو الاقتراح يقولون إنه لا مثيل لهذا القانون في السويد ولا في فرنسا. الحمد لله، نحن لسنا سويديين ولا فرنسيين، نحن إنجليز).

في هذا العام ٢٠٠٩ عندما قرر (بابا الفاتيكان) العفو عن الأسقف البريطاني ريتشارد وليامسون، الذي شكك في أن عدد الأموات في المحرقة (الهولوكست) ستة ملايين، أي أكثر من نصف عدد اليهود في كل العالم في ذلك الوقت، وبالرغم من أن الفاتيكان اعتذر بأن البابا لم يكن على علم بأن الأسقف ريتشارد وليامسون ارتكب هذا الذنب عندما صدر قرار حرمانه، بالرغم من ذلك فقد دعت المستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل) - في بيان شديد اللهجة - البابا إلى أن يوضح موقف الفاتيكان من الهولوكست، وأوضحت في مؤتمر صحفي عقد في برلين أنه ليس من حقها التدخل في الشؤون الداخلية للكنيسة، إلا أن الأمر يختلف عندما يتعلق الأمر (بالهولوكست) والتشكيك في صحتها، وقالت: **(على الفاتيكان والبابا أن يؤكدا بوضوح أنه لا يمكن أن يكون إنكار للهولوكست هنا).**

يرى القارئ كيف أن مفهوم الحريات، ومنها الحرية الدينية، يختلف باختلاف الثقافات والأهواء، والدوافع الأيدلوجية والسياسية.

وقد رأى كيف أنه في خلال أربع وأربعين سنة تحول الشذوذ الجنسي في بريطانيا من جريمة يعاقب عليها القانون إلى قيمة من قيم المجتمع المشتركة، لها من الحصانة والقداسة ما يجعل التفكير في إصدار قانون يضحى فيه لأجلها بحرية التعبير أمراً ممكناً.

ورأى أن خبراً واحداً من بين كل أخبار التاريخ صارت له من الحصانة والتقديس درجة تفوق كل اليقينيات، ويدين القضاء من يشكك في تفاصيله ويعاقبه بموجب القانون، ويسمح للحكومة الألمانية بالتدخل في الشؤون الداخلية للفاتيكان.

في ضوء ما ورد في هذه الفقرة ربما يكون للقارئ رأي آخر إذا أعاد قراءة إدانة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية للمملكة بانتهاكها للحرية الدينية؛ على أساس عدم سماحها لمؤسسة أجنبية أن تدعو الشعب السعودي لاعتناق دين مناقض للإسلام الذي اختاره الشعب السعودي بالإجماع

منهجاً لحياته حاكماً على كل قانون يصدر على أرضه، حتى لو كان قانون الحكم الأساسي، وحتى لو كان ذلك السماح موجبه الدعوة للثورة على المنهج الذي اختاره الشعب لحياته، ورمي الإسلام بأنه دين باطل ونبيه كاذب وكتابه المقدس زائف، والردة عنه عمل مشروع.

٥- في الإسلام لا إكراه في الدين

من الأمور المبدئية في الإسلام المعروفة لكل مسلم ما قرره القرآن من أنه ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (سورة البقرة: ٢٥٦).

ومما ورد من نصوص القرآن مفصلة لهذه القاعدة الأساسية: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِي اللّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾ (سورة البقرة: ١٣٩).

﴿وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ (سورة الشورى:١٥).

﴿وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا

مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (سورة العنكبوت: ٤٦).

﴿قُل لا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (سورة سبأ: ٢٥).

قارن أثر هذه الآيات على المسلمين مع ردود الفعل في الولايات المتحدة الأمريكية التي حدثت عندما جامل الرئيس الأمريكي لهدف سياسي مواطنيه المسلمين بقوله: (إلهنا وإلهكم واحد).

في المملكة العربية السعودية لا يُمنع الشخص من تغيير دينه على وجه الإطلاق؛ فلا يسأل الهندي إذا تحول إلى بوذي، أو بالعكس إذا تحول الهندوسي أو البوذي إلى نصراني، كما لا يحاسب الشخص على ما يعتقده في نفسه أو يكنه ضميره.

ولا أحد يُنَقبِّ في القلوب ليحاسبها على ما تعتقد، ولا يوجد في المملكة العربية السعودية محاكم تفتيش للتحري عما يعتقده الناس.

ولكن، المسلم يُمنَع من تصريحه بالارتداد عن دين الإسلام، إذ معنى تصريحه بذلك إعلانه بأن الإسلام دين

باطل، وأن القرآن زائف، وأنه من أساطير الأولين، وأن النبي محمداً ﷺ كذاب أو مختل عقلياً حين ادعى أنه نبي.

وبما أن الإسلام في حق الشعب السعودي ليس فقط قانوناً أصدرته الأغلبية من ممثلي الشعب، بل هو قانون أجمع عليه الشعب، بل هو أكثر من ذلك دستور يعلو في وزنه القانوني - بالنسبة للمملكة العربية السعودية - الوزن القانوني لأي دستور يحكم شعباً آخر، فإن ارتداد مسلم سعودي - لا سمح الله - يعني أشنع صورة للعدوان على السعوديين الآخرين.

إن إعلان أي مواطن سعودي الارتداد عن الإسلام يعني للشعب السعودي أكثر مما يعني للشعب الأمريكي إعلان مواطن أمريكي الدعوة للثورة ضد الديمقراطية، أو تمجيد نظام طالبان كما يصوره الإعلام الأمريكي، أو التشكيك في عدد ضحايا الهولوكست.

لقد اختار الشعب السعودي الإسلام ديناً، مُعِيناً لقيم الشعب الخُلقية العليا، وقانوناً أعلى يحكم القانون الأساسي للحكم، ويعتبر كل قانون أو إجراء بشري يخالفه باطلاً إذا وقع على أرض المملكة العربية السعودية.

هذا يعني أن من يعتبر تطبيق المملكة العربية السعودية أحكام الإسلام على مواطنيها انتهاكاً للحرية الدينية هو في الحقيقة والواقع ينكر على الشعب السعودي حقه في اختياره الحر أن يتدين بالإسلام، وأن يعتبر الإسلام كما هو منهجاً شاملاً للحياة.

في ضوء ما سبق، وباستقراء الواقع ندعي: أنه في المملكة العربية السعودية لا توجد حالة ولم توجد قط حالة أجبر فيها شخص أو طائفة على ممارسة فعل أو قول يحرمه دينه أو منع من ممارسة فعل أو قول يوجبه دينه.

ولا توجد حالة ولم توجد حالة منع فيها شخص من تغيير دينه، سوى منع المسلم من الارتداد عن الإسلام.

ولا توجد حالة ولم توجد حالة مُيز فيها بسبب الدين بين الأمريكي المسلم والأمريكي النصراني، أو الفلبيني المسلم والفلبيني النصراني، أو التايلندي المسلم والتايلندي البوذي، أو الهندي المسلم والهندي الهندوسي، وكذلك كل من كان على شاكلتهم... لم يحدث هذا التمييز قط، سواء كان ذلك في القوانين أم في شروط عقد العمل أم في الإجراءات الحكومية، بل

حتى في تعامل الشخص العادي.

الاستثناء الوحيد هو منع غير المسلم من دخول الحرمين الشريفين، وهذا حكم من أحكام الإسلام يُسلِّم به المسلمون كلهم وليس السعوديون وحدهم وسبق الإيضاح عنه.

٦- عدم السماح بإقامة معابد في المملكة العربية السعودية للديانات الأخرى، وعدم السماح للإرساليات الأجنبية بالدعوة لدين مناقض للإسلام.

تنتقد تقارير الحريات الدينية الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية المملكة العربية السعودية بأنها لا تسمح في بلادها بإقامة معبد لدين غير الإسلام، ولا تسمح للإرساليات الأجنبية (النصرانية بالذات) بالقدوم إلى المملكة أو الإقامة فيها، أو إنشاء مراكز دعوة لدين يناقض الإسلام، أو استيراد كتب تدعو لمثل هذا الدين.

ويتكرر هذا الانتقاد بخاصة من الجهات الرسمية الدينية خارج المملكة العربية السعودية، ويواجه السعوديون من

غيرهم بأنه في أوروبا وأمريكا يسمح للمسلمين ببناء المساجد وبالدعوة للإسلام فلماذا لا يسمح السعوديون ببناء كنائس للنصارى وبالدعوة للنصرانية؟

لقد اتضح فيما سبق (الفقرة ٣- السعودية مركز الإسلام) خصوصية مركز الإسلام، وأنها خصوصية تستند إلى المنطق والعدل.

وقد أوضح أن في تاريخ الإسلام في كل العصور وفي مختلف أقطار العالم الإسلامي كان المسلمون ولهم السلطة يسمحون بوجود معابد غير المسلمين، ويحمونها، ويعطون الديانات الأخرى مساحة من الحرية، من الصعب أن توجد في أي نظام آخر مساحة تقاربها، وأوضح أن هذه قاعدة عامة اتبعت في التسامح تجاه الديانات غير الإسلام، وقد استثني من جميع رقعة العالم الإسلامي الشاسعة، مركز الإسلام، فلم يسمح فيه بالوجود الدائم لغير الإسلام، سواء كان هذا الوجود لفرد أو منشأة أو مركز للدعوة لدين آخر مناقض للإسلام، وذلك أيضاً طول العصور، أي من عصر النبي ﷺ إلى العصر الحاضر. إن الاستثناء - لاسيما الضيق كما في هذه الحالة - يعده العقلاء مؤكداً للقاعدة لا ناقضاً لها،

فلا يمكن القول بأن تسامح الإسلام تجاه الديانات الأخرى قد انهار بهذا الاستثناء في البلد المستثنى، وانقلب تعصباً من شأنه أن يكون دافعاً لانتهاك الحرية الدينية، بل يدل ذلك على أن هناك أسباباً منطقية وعادلة دفعت لأن يحكم مركز الإسلام بإجراء استثنائي، وأن هذه الأسباب شيء مختلف عن كل الأسباب التي عادة تدفع إلى تقييد الحريات الدينية أو انتهاكها من قبل الثقافات الأخرى، وتنضوي في غالب الأحيان – إن لم يكن كلها – في مضامين التعصب والكراهية والاستعلاء أو الخوف، أو غيرها من الأسباب الدافعة لانتهاك الحرية الدينية الذي يُرتكب بدرجات مختلفة على سطح الكرة الأرضية، وفي مختلف الأزمنة بما فيها العصر الحاضر.

ومع أن صدق القول بأن للمسلمين في أمريكا وأوروبا حرية إنشاء المساجد والمراكز الدينية في أي وقت وفي أي مكان بالقدر الذي يعامل به غيرهم، مشكوك فيه، إذ ليس خافيا التعقيدات التي كثيراً ما تواجه المسلمين حتى المواطنين منهم في أوروبا وأمريكا عند طلبهم التراخيص لبناء المساجد، فتواجه بالتمنع المباشر من الجهات

الإدارية أحياناً، وفي أحيان أخرى بالاتكاء على معارضة المجتمع المحلي لوجود المسجد أو المركز الديني.

مع ذلك يكفي حجة لرفض القياس أن العالم الإسلامي على سعته يسمح بالوجود الدائم لأديان غير المسلمين، ما عدا رقعة ضيقة (مركز الإسلام) تقوم في حقها موانع مشروعة منطقية وعادلة، فلماذا يصر الآخرون على ألاّ تبقى أي رقعة في العالم الإسلامي حتى مثل تلك الرقعة الضيقة دون السماح بالوجود الدائم فيها للأديان الأخرى، وأن يَدَّعوا أن المعاملة بالمثل لا تتم إلا بذلك؟

حقاً لا يسمح على أرض المملكة العربية السعودية بالوجود الدائم لمؤسسات أو منشآت لدين مخالف للإسلام، وهذا أيضاً حكم من أحكام الإسلام يسلّم به جميع المسلمين.

وكون الأمر حكماً للإسلام فهو مبرر كاف في ذاته لتطبيق مقتضاه، ولكن يضاف إلى هذا المبرر أن إقامة معبد لغير المسلمين في المملكة العربية السعودية، حيث لا يوجد مواطن أو مقيم إقامة دائمة غير مسلم، أو وجود مؤسسة للدعوة لدين مناقض للإسلام، إن ذلك كله يعني

الطعن في الإسلام، وأن السماح بذلك يعني السماح بإشهار في مواجهة المسلمين السعوديين أن الإسلام دين باطل، وأن الدين الذي يناقضه هو الحق والدعوة إلى ذلك، وكل هذا يجب أن يمثل في نظر كل من يحكّم العقل والمنطق ومبادىء العدل إخلالاً بالأمن القومي واعتداءً على النظام العام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.

في ضوء ما سبق تستطيع - أيها القارئ - تقييم اتهام المملكة العربية السعودية بأنه لا وجود للحرية الدينية فيها، وتصنيفها دولة تنتهك الحرية الدينية، تتأهل لأن توضع في ذلك جنباً إلى جنب مع بورما في تعاملها مع البرماويين المسلمين، والصين في تعاملها مع شعب الإيجور!

قصدت من الإيضاحات السابقة جلاء الحقيقة في صلة المملكة العربية السعودية بالحرية الدينية لمن يريد الحقيقة، ولم يكن القصد بالذات مناقشة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، ولكن وجود هذا التقرير كان فرصة لمناقشة موضوع الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية، حيث تكون المناقشة للموضوع مناقشة واقعية وعملية وليست مناقشة نظرية.

٧- المملكة والمذهب الديني الخاص

يتهم التقرير المملكة بأنها (**تتبع مذهباً خاصاً في تفسير الإسلام، ولا يسمح للمنتسبين للإسلام أو غيرهم بمخالفته**).

والحقيقة أنه لا أحد ينازع في أنه لم يكن لبلد غربي من الوجود في المملكة العربية السعودية مثلما كان للولايات المتحدة الأمريكية طوال الأعوام السبعين الماضية.

وفي هذه السنوات كان عشرات الألوف من الشعب الأمريكي قد وطئوا أرض المملكة: شركات وخبراء وموظفين ورجال أعمال وغيرهم، لم تُضَيَّق الفرصة على أحدٍ منهم (باستثناء دخول الحرمين الشريفين لغير المسلمين منهم) من التجول في الأرض، والاتصال بالشعب، والتعامل مع القوانين.

وبفضل هذا الوجود وفضل ابتعاث عشرات الألوف من الطلاب السعوديين للدراسة في أمريكا لم تتأثر الثقافة السائدة في السعودية بثقافة أخرى أكثر من تأثرها بالثقافة الأمريكية.

ذلك يعني أنه طول العقود الماضية لم تتغير الثقافة السائدة في المملكة إلا بما طرأ عليها من تأثير الثقافة الأمريكية.

وطول السنوات الماضية لم نكن نسمع مثل هذا الاتهام لا من قبل الإدارة الأمريكية، ولا من قبل أحد المواطنين الأمريكيين الذين عاشوا في المملكة، وكانوا على اطلاع واسع على ثقافتها، ولم يَدَّعِ أحد منهم قط أنه مُنع من ممارسة عبادته أو حُظر عليه أمر يعتبر واجباً دينياً، أو فُرض عليه القيام بأمر يعتقده مخالفاً لضميره الخلقي أو لدينه.

ولذا فلا مجال للقول بأن الأمريكيين كانوا في الماضي يجهلون ثقافة المملكة، وما تقتضيه هذه الثقافة من ممارسات، ولا أن هذه الثقافة تحولت في السنوات القليلة الماضية فقط إلى صورة أخرى أكثر تناقضاً مع الثقافة الأمريكية.

بهذا الاتهام يكرر التقرير مقولة كانت تشيع قبل مئتي سنة، إذ يقصد الاتهام أن الثقافة السائدة حالياً في المملكة العربية السعودية تستند إلى مذهب ابتدُع وأضيف إلى المذاهب السُّنية الأربعة المعروفة.

ويقول المثل الشائع: (إذا كنت كَذُوباً فكن ذَكُوراً)، في الماضي كانت هذه الإشاعة الكاذبة تلقى التصديق من الناس بسبب ضعف الاتصالات والتواصل، وعدم وجود وسائل الإعلان أو الإعلام. أما في هذا العصر، عصر ثورة الاتصالات والتواصل، وقدوم أكثر من أربعة ملايين سنوياً من الحجاج والمعتمرين إلى أرض المملكة العربية السعودية. عدا الوافدين إليها للزيارة والسياحة والعمل والتجارة، وعدم رؤية القادمين أي فارق في مظاهر الدين الإسلامي بين ما يجري في المملكة العربية السعودية وما يجري خارجها من أقطار العالم الإسلامي، وكما يقدم القادمون فلا يرون هذا الفارق ولا يرون مذهباً خامساً، ولا ديناً غير الدين الذي يعرفه المسلمون، ولا تفسيراً خاصاً للإسلام، فإن الشعائر الدينية وخطب الجمعة تُنقل بالتلفاز إلى الكرة الأرضية كلها فلا يرى أحد في المملكة العربية السعودية طريقة للدين مختلفة، ولا يسمعون قولاً أو يرون فعلاً يختلف في الدين عما كان عليه أهل السنة من المسلمين طول العصور وفي مختلف الأقطار.

كل ما تختلف به المملكة العربية السعودية عن غيرها هو

عدم وجود قبور أو مقامات يلجأ الجهال من عامة المسلمين إليها لطب الحاجات أو التبرك بها أو العبادة عندها، ولكن لا أحد ينكر أن الوضع كان هكذا في العصور الإسلامية الأولى، ليس على أرض الحجاز وحدها، بل على كل أرض العالم الإسلامي.

لا يوجد في مقبرة البقيع مثلاً بناء مشيد على القبور، ولكن هل ينكر أحد أن هيئة مقبرة البقيع في خلوها من ذلك هي أقرب إلى الهيئة التي كانت عليها في عهد الرسول ﷺ والصحابة وقرون طويلة بعده؟

هذا فضلاً عما ظل المسلمون يتناقلونه طول العصور من الأحاديث النبوية التي تنهى عن البناء على القبور.

قال التقرير: (إن الحكومة السعودية تفرض مذهباً سنياً متزمتاً وتتحيز ضد المذاهب الإسلامية الأخرى).

ونقول: إنه كان من أعظم إنجازات المملكة العربية السعودية، التي من الله بها عليها: إنهاء التعصب المذهبي الفقهي، فقد كان في الحرم المكي أربعة محاريب، يقوم فيها أربعة أئمة، ويتفرق المسلمون في الصلاة فيصلي كل شخص خلف الإمام الذي هو من مذهبه، وألغي هذا

الشذوذ الذي لا يتفق مع مبادئ الإسلام والذي كان طول الزمن السابق لإلغائه موضع انتقاد كبار علماء الإسلام ومفكريه الذين يقدمون للحج والعمرة، وتوحدت صلاة المسلمين في المسجد الحرام والمسجد النبوي على إمام واحد، قد يكون هذا الإمام منتمياً للمذهب الحنفي أو المالكي أو الشافعي أو الحنبلي، بدون أن يكون لهذا الانتماء أي أثر في اختيار الإمام، بل بدون أن يهتم أحد بالسؤال عن مذهب الإمام، وبهذا انتهى التعصب المذهبي.

ثم خَفَتَ الانتماء (الذي كان يتضمن تقليد الشخص لمذهب معين) حتى صارت نسبة الشخص إلى أحد المذاهب السنية الأربعة تعني أنه درس فقه هذا المذهب، أو نشأ في بلد يسوده مذهب معين كإثيوبيا بالنسبة للمذهب الشافعي، أو بورما بالنسبة للمذهب الحنفي، أو المغرب بالنسبة للمذهب المالكي، أو عرفت عائلته بالانتساب لأحد هذه المذاهب.

ولو قابلت الآن شخصاً في أحد شوارع المملكة وسألته: هل أنت حنفي أو مالكي أو شافعي أو حنبلي؟ فالغالب ألاّ يفهم لسؤالك معنى، وإن كان مثقفاً فالغالب أن يجيب: كل هذه المذاهب مذهبي.

وقبل أكثر من أربعين سنة تم تشكيل هيئة كبار العلماء في السعودية - وهي أعلى سلطة دينية ومرجعية علمية في البلاد - من علماء ينتسبون للمذاهب الأربعة بالمعنى السابق.

وفي القضاء السعودي يمكن أن يختار القاضي لحكمه رأياً لأي من الأئمة الأربعة أو للإمام الثوري أو جعفر الصادق أو الأوزاعي أو غيرهم من أئمة الهدى الذين اعترفت لهم الأمة بالعلم والفضل، فلا يُنقض حكمه، ويمكن أن يختار المفتي لفتياه أياً من آراء هؤلاء الأئمة دون أن تُنكر فتواه.

وتُصدر هيئة كبار العلماء في المملكة قراراتها الفقهية، دون أن تتقيد بمذهب معين.

وحين يجري الطلبة في الدراسات العليا بحوثهم الفقهية يتعاملون مع مذاهب الأئمة الأربعة أو الأئمة الثوري والأوزاعي أو جعفر الصادق أو غيرهم على قدم المساواة، ويحظى هؤلاء الأئمة بقدر واحد من الاحترام والتبجيل، وتوزن آراؤهم حين تختلف بميزان واحد.

وفي تدريس مادة الفقه في المسجدالحرام

والمسجد النبوي يُختار كتاب مدرسي واحد يتفق أن يكون مؤلفه منتمياً لأحد المذاهب الأربعة، كالشافعي أو الحنفي أو الحنبلي، على أنه - في مثل حالة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، حيث يقدم الطلاب من بيئات مختلفة في الانتماء المذهبي الفقهي يشيع فيها المذهب الحنفي وفي أخرى المذهب المالكي أو الشافعي أو الحنبلي - يكون الكتاب المدرسي الفقهي من الكتب المؤلفة في الفقه المقارن على المذاهب الأربعة ككتاب (بداية المجتهد) لابن رشد.

ولكن في كل الأحوال يُربَّى الطلاب على احترام الأئمة جميعاً، ويُنَشَّؤون على النظر إلى مذاهبهم كلها بمنظار واحد.

٨- منع غير المسلمين من ممارسة شعائرهم الدينية

يتهم التقرير المملكة العربية السعودية (**بانتهاك الحرية الدينية لغير المسلمين، بمنعهم من ممارسة شعائرهم**

الدينية علناً – أو حتى في بعض الأحيان في منازلهم – ومعاقبتهم بالسجن والتعذيب إن هم مارسوا نشاطات دينية تلفت الانتباه الرسمي).

إن من المسلَّم به أن غير المسلمين في المملكة – وعددهم كبير – يَفدِون إلى المملكة بمحض إرادتهم وحريتهم في الاختيار، ومع أنهم يَفدِون إلى المملكة العربية السعودية لقضاء فترة مؤقتة إلا أن بعضهم قد تطول إقامته، ومن هؤلاء أمريكيون مسيحيون، وهم حين يفدون إلى المملكة العربية السعودية من المفروض أنهم يعرفون قوانينها ويلتزمون بالعمل بموجبها، فلا يُتصور أن يَدّعي أحد منهم بعد ذلك أنه بالتزامه بالقانون يكون قد خضع للاضطهاد بسبب دينه، أو أنه اضطر – بسبب السلطة الرسمية – لقبول ما يؤذي ضميره الخلقي؛ إذ لو شعر أحد منهم بأنه مضطهد بسبب دينه أو أنه تُفرض عليه أوضاع لا يرتاح لها ضميره الخلقي، لما بقي في السعودية مختاراً غير مكره، راضياً بالبقاء غير مجبر عليه.

إن وجودهم الاختياري – في ذاته – أوضح دليل على

تهافت اتهام المملكة باضطهاد غير المسلمين بسبب الدين، أو دعوى انتهاك الحرية الدينية لأي منهم.

أما حين يخالف أحد منهم القانون الذي التزم باحترامه عندما اختار القدوم إلى البلاد، فلا تُعد مجازاته على مخالفته انتهاكاً لحريته.

والواقع أن قدوم هؤلاء الوافدين غير المسلمين إلى المملكة العربية السعودية، بمن فيهم النصارى من حاملي الجنسية الأمريكية، وبقاءهم فيها مختارين غير مكرهين هما دليل على عدم شعورهم بأن حريتهم الدينية قد انتهكت، سواء من قبل الشعب أو الحكومة.

لم تظهر معارضة للوجود المؤقت في البلاد لغير المسلمين طول تاريخ المملكة العربية السعودية. والاستثناء الوحيد هو المعارضة الشعبية لوجود القاعدة العسكرية الأمريكية في الظهران في الخمسينيات من القرن المنصرم، التي نتج عنها تفكيك القاعدة.

لكن هذه المعارضة لم يكن لها صلة بالناحية الدينية، ولم تحدث بسبب أن الجنود الأمريكيين غير مسلمين، وإنما كانت دوافعها ترجع إلى المشاعر الليبرالية

القومية، ووزارة الخارجية الأمريكية بالتأكيد لا يخفى عليها ذلك.

٩- التمييز ضد الطائفة الشيعية

يتهم التقرير المملكة بأنها (**تميز ضد طائفة الإمامية الجعفرية بسبب مذهبها وذلك في المجال الاقتصادي والتوظيف، بخاصة التوظيف في شركات النفط**).

توجد حقيقة واقعية تنتصب بنفسها أمام هذا الاتهام: لقد ظلت شركة أرامكو – مدة طويلة - تعتبر أكبر رب عمل في المملكة، وفي الأربعينيات والخمسينيات من القرن المنصرم كان عدد موظفيها وعمالها يفوق عدد الموظفين والعمال في المملكة، سواء لدى الحكومة أو في القطاع الخاص.

وفي المنطقة الشرقية، حيث المركز الرئيسي لأرامكو ومعظم نشاطها، يوجد أكبر تجمع للمنتسبين للمذهب الإمامي الجعفري.

وكانت إدارة الشركة بيد الأمريكيين.

ولم يكن أحد من المديرين الأمريكيين السابقين لأرامكو يعترف بأنه كان يميز ضد منتسبي المذهب الشيعي، ولم يتهمهم أحد من المواطنين أو غيرهم بذلك، ولم يكن المديرون الأمريكيون يشكون من أي شيء يتعلق بالتوظيف، ولم يكن لهم مصدر إزعاج سوى معارضة النشطين من العمال الذين كانوا في ذلك الوقت متأثرين بالأفكار الليبرالية الاشتراكية التي تأثرت بها الحركة العلمانية العربية.

وفيما عدا التوظيف، كان لأرامكو نشاط اقتصادي محلي واسع، فكانت الشركة تتعاقد مع الموردين والمقاولين ومقدمي الخدمات، وينطبق على هذا النشاط ما ينطبق على التوظيف فيما يتعلق بالمواطنين السعوديين الشيعة.

وبعد أن تحولت إدارة أرامكو من الإدارة الأمريكية إلى الإدارة السعودية لم يدّع أحد أن سياسة التوظيف أو التعامل الاقتصادي في أرامكو قد تغيرت تجاه الطائفة الشيعية.

هذا شاهد واقعي يوضح مدى موضوعية التقرير وموثوقية المعلومات التي تضمنها!!

لا يستطيع تقرير وزارة الخارجية الأمريكية أن يجد من الإحصاءات دليلاً على أن معدل دخل الفرد في التجمعات السكانية ذات الأغلبية الشيعية أدنى منه في التجمعات السكنية الأخرى، وبالمثل لا يجد في ثبت السجلات التجارية لدى وزارة التجارة أو ثبت المؤسسات الاجتماعية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية ما يدل على وجود تمييز بين المواطنين السعوديين فيما يتعلق بالجنس أو المذهب. وفيما يتعلق بالتوظيف فإن أنظمة الخدمة المدنية، وأنظمة العمل في المملكة العربية السعودية – فيما عدا ما تتميز به المرأة بحكم طبيعتها مثل إجازة الأمومة – لا تفرقان بين مواطن سعودي وآخر سواء بالنسبة للجنس أو المذهب.

هناك جزئيات في التوزيع الوظيفي تحكمها ظروف خاصة؛ فعندما يختار المواطن السعودي الشيعي أن يكون قاضياً أو مفتياً للطائفة التي ينتمي إليها فإنه لا يشعر بحرج ولا بما يؤذي ضميره إذا طبَّق في عمله قواعد الفقه الشيعي، ولكن لو اختار أن يكون مفتياً عاماً أو قاضياً عاماً فإنه سيشعر بالحرج الديني إن هو طبق في عمله قواعد الفقه المقبولة لدى الأغلبية السنية، إذا خالفت قواعد الفقه الشيعي. **فهل**

لهذه الجزئيات في الواقع، التي يحرص البعض على النفخ فيها وتوظيفها في غير سياقها، دلالة على التمييز بين المواطنين بسبب المذهب؟

واتهم التقرير - أيضاً - المملكة بأنها تقيد حرية الطائفة الشيعية في ممارسة عباداتهم وفي إنشاء المساجد، والمؤسسات الاجتماعية.

ولكشف الحقيقة في ذلك يشار إلى أن من المعروف أن السعوديين من الطائفة الشيعية في المنطقة الشرقية قد تفوقوا في نشاطهم في إنشاء المؤسسات الخيرية التطوعية، وكانت لهم الريادة في ذلك على أجزاء المملكة الأخرى.

والمواطنون الأمريكيون المقيمون في المملكة، سواء في الماضي أو الحاضر، لم يوجد قيد على تجولهم في كل منطقة من مناطق المملكة، وهم يشاهدون المساجد في أماكن تجمعات الشيعة والسنة، ولم يدّعِ أحد منهم حتى الآن أنه لاحظ اختلال النسبة في عدد المساجد بالنسبة للتجمعات المختلفة، ولا يوجد إحصاء يثبت ذلك.

أما فيما يتعلق بالعبادات، فإن من المعروف أن العبادة الظاهرة لدى المسلمين هي الصلاة والحج، والمسلم يؤدي

عبادته عادة في بيته أو في المسجد.

وفي المملكة العربية السعودية عشرات الآلاف من المساجد، وأقدسها المسجد الحرام والمسجد النبوي، يرتادها المسلمون من السعوديين وغيرهم من مختلف الطوائف والمذاهب، وكلهم يؤدون عبادتهم - وإن اختلفت في الشكل اختلافاً بسيطاً - دون أن ينكر على أحد منهم كيفية أدائه للعبادة.

ومشاهدة هذا الواقع متاحة لأي شخص مهتم بهذا الموضوع، وهذا أيضاً شاهد على مدى موضوعية التقرير وموثوقية المعلومات التي تضمنها.

ومعروف بعد ذلك أن المساجد التي تُبنى بتمويل من الميزانية العامة تُبنى ليرتادها جميع المسلمين في المملكة من مواطنين ومقيمين ووافدين، ونسبتها - على كل حال - قليلة إلى مجموع مساجد المملكة العربية السعودية. أما الأغلبية من المساجد فيمول بناءها المحسنون، سواء السنة أو الشيعة، ولا توجد فيما نعلم حالة قُيّد فيها بناء مسجد من المساجد إلا بمقدار ما تقتضي الضوابط العامة لبناء المساجد، وليس من هذه الضوابط ضابط يمكن أن

يفسر بأنه يستجيب لداعي التمييز بين المواطنين.

إن حرص وزارة الخارجية الأمريكية، أو بعض سفهاء المواطنين السعوديين، على حمل مصباح (ديوجين) للتنقيب والبحث عن جزئيات تُقتطع من سياقها وتُعرى عن ظروفها الطبيعية؛ بغرض توظيفها في خدش صورة الوحدة الوطنية، عمل فاشل؛ إذ إن وعي المواطنين بمنافعهم ومكاسبهم المشتركة التي أوجدها الانعتاق من حالة التشرذم والتفرقة والشتات إلى وضع الوحدة الوطنية، وبروز ظروف التعاون والتكافل والأخوة الوطنية بين المواطنين. إن هذا الوعي كاف لتنبيه المواطنين إلى ما يراد بهم من أعدائهم، ولهم في دروس التاريخ والواقع ما يكفي عبرة وذكرى.

(٢)

افتقار التقرير للدقة والموضوعية

وتحت هذا العنوان نكتفي بإيراد مثال واحد لبيان مدى صحة استنتاج التقرير من المعلومات التي يوردها.

فقد ذكر التقرير أن بعض أئمة المساجد في خطبهم استخدموا دعوات للعنف ضد اليهود والنصارى وأنهم كانوا يدعون عليهم بالموت.

ويدين التقرير الحكومة السعودية بانتهاك الحرية الدينية بسبب أنها لم تتخذ إجراءات رادعة ضد أولئك الخطباء.

نلاحظ هنا أن ما صدر عن الخطباء المذكورين لا يمثل سوى نقط من الماء بالنسبة لبحر من حملات الهجاء والسب والتحقير للإسلام والمسلمين، التي تفيض بها أوعية الإعلام والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية، سواء في العروض السينمائية أو التلفزيونية أو كتابات كبار الصحفيين أو تصريحات السياسيين.

من هذه العبارات مثلاً: تصريح الزعيم السابق للمذهب

المعمداني (أكبر المذاهب البروتستانية في الولايات المتحدة أتباعاً) بأن (**النبي محمد ﷺ شخصية مسكونة بالشيطان**)، ووصفه من قبل زعيم آخر (بأنه إرهابي)، أو وصف القرآن بأنه (**مثل كتاب هتلر «كفاحي»**)، أو وصف الإسلام بأنه (**دين شرير بطبيعته**).

هذه العبارات لم تصدر في القرون الوسطى، وإنما في مستهل هذا القرن، ولم تصدر عن أشخاص عاديين، بل عن قادة في السياسة أو الدين أو الإعلام.

وقبل أكثر من ثلاثين سنة أظهر استطلاع في الولايات المتحدة عن الصورة النمطية للعربي أو المسلم، **أن نصف الشعب الأمريكي تقريباً يرى المسلم عدوانياً متعطشاً للدم، خدّاعاً لا يؤمَن جانبه، معادياً للمسيحية والسامية.**

ولم تتكون هذه الصورة النمطية للمسلم لدى الشعب الأمريكي من فراغ، وإنما جاءت من مصادر التغذية الفكرية، ولم يطالب أحد الحكومة الأمريكية باتخاذ إجراء ضد تلك المصادر التي تستند إلى حرية التعبير.

ومن الإنصاف أن نذكر أن هذا الاتجاه السلبي ضد

الإسلام والمسلمين ليس خاصاً بالولايات المتحدة، بل يشيع لدى كل الشعوب الأوروأمريكية.

وإليك هذا المثال:

في أبريل عام ٢٠٠٥م (لا في زمن الحروب الصليبية) صدرت السيرة الذاتية لرئيس دولة أوروبية هو في الوقت نفسه الرئيس الأعلى لمذهب ديني يُعد الدين القومي لتلك الدولة.

وتضمنت هذه السيرة عبارات السخرية من الإسلام والمسلمين، وتضمنت نصوصاً مثل: (**إننا نواجه تحدياً من الإسلام على المستوى العالمي والمستوى المحلي ويجب أن نواجه هذا التحدي بجدية.**

(**لقد أغفلنا هذه المواجهة مدة طويلة بسبب تسامحنا وكسلنا.. يجب أن نظهر معارضتنا للإسلام ولا نخفيها، وأن نتحمل في بعض الأحيان خطر وصمنا بعدم التسامح؛ لأن هناك أشياء يجب ألاّ نُظهر نحوها أي تسامح**).

الدولة التي صدرت عن رئيسها هذه العبارات تعتبرها الولايات المتحدة (وهي على حق في ذلك) من أكثر الدول الأوروبية حماية لحرية الإنسان وحقوقه ومن أكثرها تسامحاً

تجاه التعددية الثقافية!!

إن الثقافة الأورو أمريكية مع الأسف، فيما يتعلق بالإسلام، لم تستطع حتى الآن أن تبتعد كثيراً عن سلطان المشاعر والعواطف السائدة في عهد البابا أوربان الثاني.

وبمناسبة إدانة التقرير للمملكة العربية السعودية بأنه لا وجود للحرية الدينية فيها، بما حرص التقرير على تسجيله من أن بعض الخطباء في المملكة العربية السعودية (شجبوا الديانات غير الإسلام وأنهم استخدموا في عظاتهم عبارات معادية لليهود والمسيحيين)؛ بهذه المناسبة يستحضر الذهن التصريحات السلبية ضد الإسلام والمسلمين الصادرة عن السياسيين والإعلاميين والقادة الدينيين الأمريكيين، وهي تصريحات ذائعة ومدوية ومؤثرة على الرأي العام العالمي، لا يمكن مقارنتها بموعظة خطيب في مسجد في المملكة العربية السعودية، وكل يتذكر حينما أراد الرئيس الأمريكي بوش الابن أن يجامل المسلمين لمقتضيات سياسية فوصف الإسلام بأنه (دين سلام) كيف قوبل بعاصفة من المعارضة، ليس من القادة الدينيين فقط، بل من السياسيين أيضاً، مثل: كينيث ادلمان عضو

مجلس السياسة الدفاعية للرئيس حين يقول: (**من الصعب جداً قبول أن الإسلام دين سلام. كلما تعمقت في ذلك الدين أكثر اقتنعت أكثر بأنه دين حرب وعدوان**). ومثل إليوت كوهين عضو المجلس المذكور حين يكتب في مقال نشرته الوول ستريت جورنال في عمود التحرير (**أن عدو الولايات المتحدة ليس الإرهاب وإنما الإسلام المحارب.. (القارئ) يجد في الإسلام الأفكار نفسها التي كان وجدها أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية في قراءته كتاب «كفاحي» لهتلر أو كتابات لينين أوستالين أو ماو**).

في الولايات المتحدة لا يوجه التعصب الديني ضد الإسلام فقط، بل يحدث أن يوجه للديانات الأخرى حتى لو كانت نصرانية؛ فقد تلقى عشرات الملايين من البشر شهادة زعيم لاهوتيّ في وزن روبرتسون في برنامجه الشهير (نادي ٧٠٠): (أنتم تقولون أنه يفترض فيكم أن تكونوا لطفاء مع أتباع الكنيسة الأسقفية ومع الميثوديين، ومع هذا ومع ذاك ومع شيء آخر، هذا كلام فارغ، ليس عليَّ أن أكون لطيفاً مع روح المسيح الدجال).

ولم يكن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر مسروراً وهو

يسمع إعلان الرئيس المنتخب لطائفته الدينية (الله لا يسمع دعاء اليهودي).

بالطبع لا أحد يخطر في باله أن على الحكومة الأمريكية أن تحاسب من صدرت عنهم التصريحات السابقة، وأنها إن لم تفعل وُصمت بأنها لا تحمي الحرية الدينية. المسلم، سعودياً كان أو غير سعودي، لا يقول مثل النصراني: (الله لا يسمع دعاء اليهودي)، ولا يقول مثل اليهودي: (الله لا يسمع إلا دعاء شعبه المختار)، وإنما يقول كما علم القرآن: (الله يسمع ويجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء)، مهما كان جنس الداعي أو ملته، ويعتقد كما علمه نبيه أن دعوة المظلوم - ولو كان يهودياً أو نصرانياً - ضد مسلم ليس بينها وبين الله حجاب.

ويستطيع القارئ في ضوء ما سبق أن يقيمّ عدالة المعيار الذي يستخدمه التقرير في الاستنتاج من معلوماته.

ويستطيع القارئ حدس الهدف السياسي من إصرار التقرير على تثبيت صورة نمطية للثقافة السائدة في المملكة العربية السعودية، على أنها ثقافة متزمتة متشددة متعصبة ضد الديانات الأخرى معادية لها، حينما يقارن

ما تضمنه التقرير عن المملكة العربية السعودية، بالحملة المصمّمة التي شنتها الإدارة الأمريكية ضد المملكة العربية السعودية، في أعقاب الهزيمة السهلة السريعة للجيش العراقي عام ٢٠٠٣م، حيث حشدت الإدارة الأمريكية مجموعات من الشهود (من المختصين في الإدارة ومن الموصوفين بالخبراء خارجها) في جلسات الاستماع أمام لجان الكونجرس، **بغرض إقناع الكونجرس بأن الثقافة السائدة في السعودية ثقافة أصولية متعصبة ضد الأديان والثقافات الأخرى ومولدة للعنف والإرهاب وخطرة على السلام العالمي.**

كما يستطيع القارئ أن يكون أكثر اقتراباً للحكم الصائب عندما يقارن بين الثقافة الأمريكية والثقافة السعودية السائدة، في مجال التعصب والعدوانية، مستحضراً في ذهنه الحقائق التالية:

١- يوجد الآن وعلى مدى عقود سابقة ملايين من اللاجئين يسمون (اللاجئين الفلسطينيين) طُـردوا من أرضهم وبلادهم لغرض أن يحل محلهم أشتات من البشر قدموا من بلدان مختلفة، كانوا في أغلبها يتمتعون بالحرية والغنى

والأمن والنفوذ، وكان الدافع الوحيد لاختيارهم هذه الأرض اعتقادهم الديني أن الرب، قبل ثلاثة آلاف سنة، وعدهم بأن تكون لهم أرض الميعاد، وأن تقوم عليها دولتهم.

٢-أظهر مسح للدين والسياسة أجراه مركز علمي محترم (جامعة اكرون) في الولايات المتحدة عام ١٩٩٦م أن ٣١٪ من البالغين المسيحيين في الولايات المتحدة الأمريكية يؤمنون أو يؤمنون بقوة بأرمجدون (الحرب التي تمتد مساحة أرض معركتها إلى مئتي ميل من القدس، ويقتل فيها مئتا مليون من الكفار «أي المسلمين»).

ويعتقد أكثر من سبعين مليوناً من السكان في الولايات المتحدة أن خلاصهم وعودة المسيح مشروطان بإقامة دولة اليهود في فلسطين وإعادة بناء المعبد، ووقوع معركة أرمجدون.

٣- لا يبني المحافظون الجمهوريون وحدهم سياسة الولايات المتحدة وتعيين مصلحتها على دعم التمكين لتحقيق وعد الرب اليهودي بأرض الميعاد، بل حتى الرئيس الأمريكي الديمقراطي الليبرالي، أعلن في خطابه أمام الكنيسيت الإسرائيلي (في ١ أكتوبر ١٩٩٥م) أن كاهنه

كشف له عن (إرادة الرب التي تقضي بأن الأرض كما هي في العهد القديم لشعب إسرائيل إلى الأبد)، وأنه قطع عهداً بأن (تكون إرادة الله هي إرادتنا).

أما الرئيس الأمريكي السابق المحافظ الأصولي بوش الابن فقد أعلن في خطابه أمام الكنيسيت اليهودي في ١٥ مايو ٢٠٠٨م: (**ما حدث بعد إعلان ديفيد بن جوريون قيام دولة إسرائيل لم يكن قيام دولة جديدة، بل تحقيقاً للوعد القديم المعطى لإبراهيم وموسى وداود بالأرض لشعب الله المختار** Eretz yisrael. **والرئيس بهذا الإعلان لا يستجيب فقط للوحي القديم، بل ربما لإيمانه بأن قراراته تصدر بمشورة من أبيه الذي في السماء (المسيح).**

لقد كان من الثمرات العملية لهذه الثقافة (المتسامحة!) أن يُجمِع في القرن الواحد والعشرين شعب الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلاً في سلطته التشريعية، على شن حرب تقود فيها الولايات المتحدة الأمريكية ائتلافاً من أربعين دولة ضد بلد فقير أنهكه الحصار الظالم الاقتصادي والسياسي، هذا البلد لم يشكل تهديداً لأي من الدول المهاجمة في المئة سنة الماضية، ولن يشكل تهديداً لأي منها في المئة سنة القادمة،

إنها حرب حمقاء ظالمة، لم يسبق لها مثيل في التاريخ.

وفي بضع سنوات من القرن الواحد والعشرين شُنت حروب مشابهة باسم الحرب العالمية على الإرهاب، ولا أحد ينكر - إن كان للأرقام معنى - أن كمية دماء الأبرياء التي سُفكت، وحجم مرافق الحياة التي دُمِّرت، ونوعية الامتهان لكرامة الإنسان وحريته التي ارتُكِبت في سبيل تلك الحرب ... تفوق حجم ما ارتكبه الإرهابيون من عهد روبسبير حتى الآن.

في خطابه السابق الذكر أمام الكنيست اليهودي في ١٥ مايو ٢٠٠٨م قال الرئيس الأمريكي: (إن حربنا مع الإرهاب ليست حرب أسلحة فقط، بل حرب رؤى، معركة أيدلوجية، فعلى أحد الجانبين أولئك الذين يدافعون عن العدالة وكرامة الإنسان متسلحين بالحق والصدق، وعلى الجانب الآخر أولئك الذين يعتنقون رؤى القسوة والسيطرة بسفك الدماء وإثارة الرعب ونشر الأكاذيب).

لو أن إنساناً محايداً خالي الذهن لم يعرف عن الظروف التي قيلت فيها هذه العبارة وعمن صدرت عنه فمن كان يظن المقصود بالجانب الثاني؟ وفي أي جانب يضع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في حربهم المعلنة

ضد الإرهاب؟

لقد شغل الناس أنفسهم بالضوضاء عن سجن «أبو غريب» ومعتقل «جوانتنامو» في حين أن السلوك البشري في هذين السجنين يعتبر سلوكاً حضارياً وإنسانياً بالقياس إلى خطف العدد الكبير ممن وصفوا بالمشتبه بهم، وشحنهم بالطائرات إلى المواقع السوداء المعروف بأنها أفظع مراكز التعذيب في العالم.

معرفتنا بالطبيعة البشرية من عهد هابيل وقابيل تكفي لفهم السياق الطبيعي للثقافة الأمريكية وثمراتها العملية، ولكن الذي يستعصي على الفهم أن تُنَصِّب الحكومة الأمريكية نفسها مفتياً وواعظاً ومعلّماً للأخلاق. لقد واجه الرئيس السنغافوري مثل هذا الموقف عندما احتج الرئيس الأمريكي على الحكومة السنغافورية بسبب تأديبها بعض الشباب الجانحين بالجَلْد، بأن ذلك عمل لا أخلاقي، فردَّ الرئيس السنغافوري (**إن سنغافورة لم تصبح بعد في حاجة لأن تعطيها أمريكا دروساً في الأخلاق**).

بالطبع لم يكن الرئيس السنغافوري يعرّض بالفضائح الجنسية المغلفة بالكذب، وإنما كان يشير إلى السلوك

الأخلاقي للحكومة الأمريكية الذي يتمثل في مثل هجومها بالصواريخ على مصنع أدوية في السودان تعرف أن شعباً كاملاً يعتمد عليه في ٤٠٪ من إمداداته الدوائية، وحتى بعد أن عرف العالم زيف المبرر الذي قدم للهجوم لم يسمح سلوكها الأخلاقي بكلمة اعتذار لعائلات العمال أو للشعب السوداني.

إذا كان المعيار في الحكم على الثقافة، من حيث التعصب والعدوانية والهوس الديني والسلوك الهمجي وانتهاك الحريات، هو ثمراتها؛ فإن ما تضمنته الفقرات الثلاث السابقة هو ثمرات الثقافة الأمريكية، ولا يوجد لها - بحمد الله - مماثل من ثمرات الثقافة السعودية السائدة، أو الثقافة الإسلامية.

الخاتمة

في ختام هذه المناقشة عن تقرير الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٥م لقضية الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية نؤكد على ما ورد في مقدمتها، وهو **أن هذا التقرير وغيره من التقارير المماثلة تصدر بدوافع ولأهداف سياسية متكئة على ثقافة خاصة بشعب معين**، ولا شك أن القارئ باطلاعه على ما سبق قد برزت أمامه الصورة الحقيقية عارية من كل ثوب زور.

ولقد كانت هذه التقارير فرصة للحديث عن موضوع الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية، التي تمثل مركز الإسلام لكل مسلم يتجه إلى مكة المكرمة خمس مرات في صلاته، في كل مكان من الأرض.

وهي - أي تقارير الخارجية الأمريكية - قد أتاحت الفرصة لتقديم الحقيقة عن هذه القضية التي تتجدد كلما تحدث الغرب عن الحريات الدينية في العالم.

ذلك أنه من العدل لكل باحث عن الحقيقة أن يستمع إلى حديث صاحب الشأن في القضية حتى يصل إلى الرأي الصائب، والحكم العادل.

وكلمة أخيرة تجمع بين البداية والنهاية: **إن الحرب الفكرية والمادية التي يشنها الغرب ضد الإسلام، منذ أن اختار له اسم (العدو الأخضر) على إثر انهيار عدوه الأحمر، لن يُكتب لها النصر لسبب واضح أنه في صراع الثقافات الدينية واللادينية الإسلام هو الأقوى.**

في آخر كتبه الذي ضمنه عصارة تفكيره وعلمه وتجربته السياسية كتب ريتشارد نكسون مشيراً إلى الإسلام الأصولي وأنه عقيدة قوية: (**إن القيم العلمانية في الغرب لا تستطيع أن تغالبه، وكذلك القيم العلمانية في العالم الإملائي في صراع الحضارات. إن حقيقة أننا أقوى وأغنى دولة في التاريخ لا يكفي. ما سوف يكون حاكماً هو قوة الأفكار العظيمة**).

وإذا كانت الثقافات اللادينية لا تستطيع أن تغالب الإسلام فإن الثقافات الدينية أعجز.

ما في الأديان المعاصرة الأخرى من نقط ضعف تردع

عن الإيمان بها، يقابلها في الإسلام نقط قوة تدعو العقول والقلوب إلى الإيمان به.

المسلم يعرف بيقين تسنده الوثائق عن نبي الإسلام في حياته العامة أكثر مما يعرف عن جاره، ويعرف عن حياته الخاصة أكثر مما يعرف عن أبيه وأمه، وكتاب الإسلام المقدس القرآن لم يتغير عن الصيغة التي علمها نبي الإسلام أمته، ولم يعثر طول القرون على معنى فيه يتعارض مع المنطق العام أو الواقع، أو الحقائق التي كشف عنها العلم الحديث.

﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا ﴾.

﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾.

في الحربين العالميتين الأخيرتين في أفغانستان والعراق صرح رؤساء الحكومات الأمريكية والبريطانية والإيطالية بأن هدف الحربين أيديولوجي، وقال نائب وزير الحرب الأمريكي: إن الهدف من حرب العراق ليس الاستيلاء على الأرض وإنما الاستيلاء على القلوب والعقول.

وها نحن نرى الآن الإسلام - في مواجهة الحرب التي تشن ضده بقواها العسكرية والاقتصادية والإعلامية

- يتقدم في كسب القلوب والعقول، وينتصر بدون صواريخ هوك أو قنابل عنقودية، وبدون ربع مليون مُنَصِّر تسندهم مئات المليارات من الدولارات سنويا والخطط والبرامج وتجارب السنين وقوى الدول.

لا ينتشر الإسلام بين الجهال وذوي الاحتياج الذين يُشترون بالغذاء والخدمة الصحية والاغراءات الدنيوية، وإنما بين المثقفين والباحثين عن الحقيقة، ومن تؤرقهم الرغبة في إدراك المعنى الحقيقي للحياة.

الإسلام، كما وصفه مفكر أوروبي هُدِيَ للإيمان به بعد أن أمضى في دراسته وعرف عنه ما لم يعرفه - ربما - (مفكر غربي آخر) بقوله:

(الإسلام على ما يبدو لي بناء تام الصنعة، وكل أجزائه قد صيغت ليكمل بعضها بعضاً، ويشد بعضها بعضاً؛ فليس هناك شيء لا حاجة إليه، وليس هناك نقص في شيء، فنتج من ذلك كله ائتلاف متزن مرصوص، ولعل هذا الشعور من أن جميع ما في الإسلام من تعاليم وفرائض قد وضعت مواضعها هو الذي كان له أقوى الأثر في نفسي.

(نحن نعد الإسلام أسمى من سائر النظم المدنية، لأنه يشمل الحياة بأسرها، إنه يهتم اهتماما واحداً بالدنيا والآخرة، بالنفس والجسد، وبالفرد والمجتمع.

(إنه لا يهتم فقط لما في الطبيعة الإنسانية من وجوه الإمكان إلى السمو، بل يهتم أيضاً لما فيها من قيود طبيعية، إنه لا يحملنا على طلب المحال، ولكن يهدينا إلى أن نستفيد أحسن استفادة بما فينا من استعداد، وإلى أن نصل إلى مستوى من الحقيقة، حيث لا عداء ولا شقاق بين الرأي والعمل.

(لقد تأيد الإسلام – ولدينا جميع الأدلة على ذلك – بما توصل إليه الإنسان من أنواع الإنتاج الإنساني؛ لأن الإسلام كشف عنها، وأشار إليها على أنها مستحبة قبل أن يصل إليها الناس بزمن طويل.

(ولقد تأيد أيضاً على السواء بما وقع أثناء التطور الإنساني من قصور وأخطاء وعثرات؛ لأنه كان قد رفع الصوت عالياً واضحاً بالتحذير منها من قبل أن تتحقق البشرية أنها أخطاء. وإذا صرفنا النظر عن الاعتقاد الديني نجد – من وجهة نظر عقلية محض – كل إغراء إلى

أن نتبع الهدْي الإسلامي بصورة عملية وبثقة به تامة).

أنى لظلام الجاهلية في هذا العصر أن يغطي على نور الإسلام؟

﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾(سورة التوبة، الآية:٣٢). للإسلام النصر بحكم القوانين القدرية وكما نراه في الواقع.

أما المملكة العربية السعودية فبقدر تمسكها بالإسلام وتطبيقها لمبادئه لن تضار بتقارير الحرية الدينية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية.